الا على الله رزقها والدواب لا يتصور لها الملك قل محي الدين وكذلك يلزم ان لا يكون ما بايدي الضيف من بيت المضيف رزقا لورود كونه مملوكا له الا ان يكون وضعه بين يديه عليكما له اياهم قوله وعلى الوجهين اي من اكل الحرام اي وهو خلاف الاجماع مع انه اجيب عنه بانه تعالى قد ساق اليه كثيرا من المباحات الا انه اعرض عنه بسوء اختياره وبانه منقوض بمن مات ولم يأكل حراما ولا حلالا لانه قوله على ان الاضافة الى الله معتبرة اي عندنا وعندهم فلهذا تعتبر لما امتنع عليهم ان يقولوا ان الحرام يكون رزقا لانه ليس في نسبته الى غير الله قبح قوله وان العبد يستحق الذم والعقاب يعني فالمعتزلة اذا كان الحرام رزقا يكون مستندا الى الله تعالى ولا يكون العبد مستحقا للذم والعقاب بأكل الحرام لانه ما يكون مستندا الى الله لا يكون قبيحا ومرتكبه لا يستحق الذم والحال أن من أكل الحرام يكون مستحقا للذم والعقاب فعلم ان الحرام لا يكون رزقا فاو لا مستند الى الله تعالى قوله وما يكون مستندا الى هو من كلام المعتزلة وهو مبنى الخلاف في الحقيقة وهو مبني على ما ذهبوا اليه من ان ارادة القبيح قبيحة وجوابهم منع القبح لما مر من ان القبيح فعل المنهي لا الارادة ومنع عدم استحقاق الذم والعقاب لانا انما يصح لو لم يكن العبد مرتكبا للمنهي مكتسبا للقبيح من الفعل سيما في مباشرة الاسباب بالاختيار قوله والجواب ان ذلك سفه اي قال في شرح لان السعي في تحصيل الرزق قد يجب وذلك قد يجب ذلك عند الحاجة وقد يسن ذلك عند قصد التوسعة على نفسه وعلى عياله وقد يباح وذلك عند قصد التكثر من غير ارتكاب المنهي وقد يحرم وذلك عند ارتكاب المنهي كالغصب والسرقة ونحوهما قوله اسبابه باختياره قبل الضمير ان راجعان الى العبد قوله وكل اي وكل واحد من الانسان قوله لحصول المقدور بها اي ونحو من الارتفاق بلبس وغيره عن الله تعالى اياها للمقدور قوله ولا يتصور اي يتأتى قوله ان لا يأكل انسان رزقه لانه لا معنى لكونه رزقه الا انه ما كوله قوله وان يأكل غيره اي غير ذلك الانسان قوله رزقه اي الانسان لان ما قدر الله تعالى ما كولا لانسان يجب ان يأكله وعسى ان يأكل غيره قال شيخ الاسلام وفي نسخة او يأكل رزق غيره قوله لانه الخالق علة للحصر المستفاد من كلامه قوله عبارة عن وجدان العبد قبل الان باب الافعال قد يجيء بمعنى الوجدان كقولهم اجلسته اي وجدته جالسا وقد يجيء بمعنى النسبة وهو المراد بالتسمية ههنا كقولهم اكفرته اي نسبته الى الكفر قوله وفي التقييد اي وفي تقييد المصنف الضلالة والهداية بالمشيئة قوله اذ لا معنى لتعليق ذلك اي لان معنى ان يقال مثلا الله تعالى يجد من يشاء الا وسيجد من يشاء ضالا خصوصا على اصل المعتزلة فانهم كانوا يقولون ان العبد مستقل في افعاله لا يتعلق بها مشية الله تعالى

الله تعالى وكانوا يقولون بالحسن والقبح العقليين وكان المعنى لان يقال الله تعالى بيان طريق الحق لمن يشاء وذلك لان بيان طريق الحق عام لجميع العباد فلا معنى لتخصيصه بمشيئة الله تعالى قوله ثم قد تضاف الهداية الخ تقابل الاضافة الى النبي صلى الله عليه وسلم انك لتهدي الى صراط مستقيم ويقال ساءه الى القرآن ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم قوله وقد تسند الضلالة الخ مثاله ويريد الشيطان ان يضلهم ضلالا بعيدا او قوله يعني ولا تضلهم ومثال اضلال الى الاصنام رب انهن اضللن كثيرا من الناس والمجاز فيها مجاز عقلي من اسناد الفعل الى غير ما هو له لكونه سببا في حصوله قوله ومثل هذا اللائح في جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا كان الاهتداء بخلق الله تعالى فكيف قوله فلم يهتد له معنى لان معناه خلق الله تعالى له يخلق فلا يكون اذ ذاك معنى فاجاب بقوله مجازا اي مجاز مرسل لعلاقته عليه بقوله عن الدلالة الخ قوله الى الاهتداء اي مشارع فيه للدلالة والدعوة واعمل الثاني وهو ظاهر وقيل والدعوة عطف تفسير ومثل قوله تعالى واما ثمود فهديناهم قوله وهو باطل بقوله تعالى انك لا تهدي اي لا تقدر على الاهتداء ولو كان الهدى بيان طريق الصواب لما صح النفي عن النبي صلى الله عليه وسلم لانه بين وايضا الناس مختلفة في الهداية يعني انما ذكره المعتزلة باطل لاجماع الامة اختلاف الناس في الهداية فبعضهم مهديون وبعضهم ليس بمهديين والدعوة عامة لجميع الامة لا اختلاف فيها فلا يصح تاويل الهداية بالدعوة على ما ذكره في شرح المواقف وفيه فوات فائدة المطاوعة فان فائدة المطاوعة لزوم مطاوعة الفعل المتعدي له بحيث لا ينفك هو عنه نحو لزوم الانكسار للكسر والاهتداء للهداية فلو كانت الهداية بمعنى خلق الاهتداء كان الاهتداء لازما للهداية ولو كانت بمعنى بيان طريق الصواب لم يكن الاهتداء لازما للهداية اذ لا يقال للكافر العالم بطريق هو مهتد بل يقال هو ضال قوله ولقوله عليه الصلاة والسلام اللهم اهد قيل اذ الطلب يستدعي عدم الحصول يعني ان قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اهد هو مما لا يراد بطلب البيان اذ الطلب يستدعي عدم حصول المطلوب والبيان حاصل قبل الطلب فلا يصح طلبه وكذا الكلام في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم لا يراد به طلب بيان الطريق اذ هو حاصل قبل الطلب قوله والمشهور ان الهداية الخ قال الخيالي يمكن ان يقال مراد الشيخ بيان الحقيقة الشرعية المرادة في اغلب استعمالات الشارع والمشهور بين الفقهاء هو معناه اللغوي او العرفي فلا منافاة انتهى المعنى اللغوي هو الموضوع له عند اهل اللغة والمعنى العرفي هو الموضوع له عند العرف العام والمعنى الشرعي هو الموضوع له عند صاحب الشريعة لكن يجب في الناظرين من هذه الحظة المناسبة بينهما وبين المعنى الاصلي عند الوضع قوله خلافا للمعتزلة فانهم بعد اديه عندهم فالواجب على الله تعالى بيان ما هو الاصلح

Copyright Cambridge University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)